تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول احتجاجات الحسيمة

تقديم:

يشكل تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسانحول احتجاجات الحسيمة، الذي طال انتظاره،والذيتمت المصادقة عليه خلال جمعيته العامة الثانية، ثمرة أشهر طويلة ومضنية من الاشتغال، سواء على مستوى التحريات أو على مستوى التحقق من المعلومات وتقاطعها. وذلك من خلال الوثائق، وأشرطة الفيديو، والاجتماعات وجلسات الاستماع، والشهادات، والتقصي، والزيارات المتعددة التي قام بها فريق المجلس، كل هذا من أجل تقديم تقرير شامل ومحايد وموثق، **التزاما بدوره كضمير لدولة الحق والقانون.**

يهدف هذا التقرير، الذي تمت صياغته ما بين نونبر2019 ومارس 2020، إلى تقديم قراءة حقوقية لما جرى خلال الاثنى عشر شهرًا من الاحتجاجات التي عرفها إقليم الحسيمة. ويركز، في إطار مقاربة مفتوحة وشفافة، على الممارسات المتعارضة مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمكن المجلس من إحصائها، سواء من طرف السلطات أو من جانب المواطنين.

لن يكون من باب المبالغة أو الخطأ القول أن احتجاجات الحسيمة، والتي جاءت في سياق فريد، يتجلى في الصعوبات التي واجهتها عملية تشكيل الحكومة، قد مثلت حدثًا استثنائيًا في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية للمغرب الحديث؛ سواء من خلال مدتها أو حجمها أو انعكاساتها. لكنيعتبر المجلس ان احتجاجات الحسيمة، تميزت قبل كل شيء، بمحتوى تعبيراتها البارزة.

يتطرقالمجلس في هذا التقرير وبطريقة مفصلة، إلى ادعاءات التعذيب وسوء المعاملات المتعددة، التي أثيرت فيهذا الملف،الذي شهد العديد من التحولات والاهتزازات. وقد حرص المجلس على الكشف على مجموع المعلومات التي يتوفر عليها بهذا الخصوص.

هذا، ويعالج هذا التقرير العديد من القضايا التي لم يسبق التطرق إليها من قبل، والتي تشملتحليل الأخبار المضللة أو الزائفة « fakenews» ولكن أيضا، خطاب الكراهية والعنف الذي ظهرعلى هامش الاحتجاجات.

إضافة إلى ذلك، مكّنت مبادرة الاستقبال والإنصات والتفاعل، التي اعتمدها المجلس، مع أسر وأقارب المعتقلين إلى تملك أفضل لأشكال وسير الاحتجاجات والاعتقالات التي تلتها من جهة، وتعزيز فهم أساليب ومسارات

الاحتجاجات والاعتقالات التي نجمت عنها من جهة ثانية، ودعمعائلات المعتقلين بشكل مستمر وحسب خصوصية كل حالة، من جهة أخرى.

وبالموازاة مع ذلك، مكنت شهادات عناصر من القوات العمومية، الذين أصيبوا بجروح أو عانوا من آثارها، من إلقاء الضوء على زاوية ظلت، لحد الآن، غير معروفة أو تم تجاهلها من قبل المواطنين.

أما الباعث على هذه المبادرة فيتجلى في ضرورة تقييم وقياس كل الوقائع والادعاءات والاتهامات في إطار مقاربة موضوعية، بمنظور يتساوى فيه الجميع بغض النظر عن الوضعيةأوالقناعةأو الرأي أو المعتقدات. كل ذلك من أجل تسليط الضوء، بشكل حصري ومخلصعلى مجمل المميزات التي جعلت من احتجاجات الحسيمة حدثًا غير مسبوق في سياقات حقوق الإنسان بالمغرب.

علاوة على ذلك، اعتبر المجلس أن من الحصافة إدماج العديد من الأجزاء التركيبية بخصوص الاجتهادات القضائية الدولية في مجال حقوق الإنسان في هذا التقرير. إن هذا الجهد، الذي يدخل في إطار صلاحيات المجلس بخصوص حماية وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بالمواضيع المتعلقة بها وبالديمقراطية بشكل عام، يعتبر ضروريًا، ليس فقط لأغراض ديداكتيكية، بل أيضًا لإعطاء المواطنات والمواطنين نظرة عامة حول معايير ومنهجية عمل المجلس،حيثتظل المعرفة أفضل سلاح في بناء دولة الحق والقانون وأفضل ضمان لبناء مجتمع ديمقراطي.

وختاما، إن حضور مطالب الذاكرة والهوية، التي ميزت، في جزء لا يستهان به، مطالب الاحتجاجات تسائل المجلس بقوة، نظرا لمهمته المتعلقة بمتابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ولكن أيضا نظرا للأبعاد غير المسبوقة لما وقع بالحسيمة ونواحيها.

يأمل المجلس، إذن، من خلال هذا التقرير تقديم ما يكفي من المعلومات والتوضيحات والتأملاتلتمكين القارئ من صياغة رأيه الخاص بشأن الأحداث الأليمة التي شهدها إقليم الحسيمة، والتي طبعت تاريخ الحركات الاحتجاجية في بلدنا بطابع خاص.

رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

آمنة بوعياش